الإتحاد الوطني الكردستاني يعلن موقفه من قانون الدعم الطارئ

بيّن رئيس كتلة الإتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، هريم كمال آغا ،اليوم الأربعاء، أن الكتل الكردية موافقة على مقترح قانون الأمن الغذائي، باستثناء فقرة واحدة.

وقال آغا، لوسائل إعلام كردية، إن: "الكتل الكردية موافقة على جميع نقاط وفقرات مقترح قانون الأمن الغذائي، باستثناء الفقرة المتعلقة بتخصيص المبالغ المالية من اجل تنمية الأقاليم".

وأضاف أنه "يتضمن مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي فقرة تنص على تخصيص مبلغ 8 ترليونات دينار من اجل تنمية المحافظات باستثناء اقليم كردستان، وفي هذا الإطار نوّه هريم كمال آغا الى انه "في مقترح قانون الامن الغذائي الذي قدمته حكومة الكاظمي والغته المحكمة الاتحادية، تم تخصيص 5 ترليونات دولار لتنمية المحافظات، لكن البرلمان الآن قام بزيادة المبلغ المخصص الى 8 ترليونات دينار".

وتابع اغا أن هذه الفقرة تسنح الفرصة لـ "الفساد"، مبيناً أن "الأطراف الكردية داخل البرلمان ترى

بأن فقرة تنمية المحافظات في هذا المقترح القانوني فيها هدر لمال العراق، ولن تصوت عليها".

وأضاف: "اقترحنا تحويل فقرة تنمية محافظات العراق الى موازنة عام 2022، لأنها تعطي الفرصة لهدر الثروة والفساد ويمكن ان يتم رفض مقترح القانون والغائه من قبل المحكمة الاتحادية لمرة ثانية بسبب هذه الفقرة"

وفقا لكمال كريم آغا، إن "صوّت الكرد على مقترح القانون أو لم يصوتوا، سيمرّر بالمقترح بكل الأحوال، وان الموقف الوحيد للأطراف الكردية امام احتمال عدم تعديل فقرة تنمية المحافظات هو عدم التصويت على الفقرة، تعبيرا عن موقفهم".